Arabic Renewal Journal مجلة التجديد العربي

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

المنظومة التربوية المغربية ومتطلبات مجتمع المعرفة:

الإمكانات والتحديات

د. جميلة الفيلالي
أستاذة التعليم العالي مؤهلة - المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس- المغرب

ذ .معاد البوريمي
أستاذ السلك الثانوي-المغرب
ماستر: مناهج البحث وطرق التدريس

المستخلص:

أولت المنظومة التربوية المغربية اهتماما خاصا بمجتمع المعرفة، من خلال البرامج الإصلاحية الواسعة التي اعتمدها المغرب، والتي لم تقف عند حدود ضمان شروط الجودة المرغوب فيها، بل تعدتها لتجعل الرهان على مجتمع المعرفة الآلية الأنجع لشق طريق التطوير والتجديد، وذلك بغاية خلق تنمية شاملة في جميع المجالات، وبناء رأسمال بشري مسلح بمقومات معرفية تستجيب لتحديات العصر الراهن. على اعتبار أن التعليم هو أساس صناعة النخب التي تشتغل في سائر القطاعات التي يعول عليها في إرساء أسس تنمية مستدامة، فإلى أي حد توفقت المنظومة التربوية المغربية في استثمار الفرص المتاحة لها لبناء مجتمع معرفي وفق مقاييس دولية معترف بها؟ وما وحدود نجاحها في مواجهة التحديات التي تعوق تطلعاتها؟

مفاهيم مفاتيح: المنظومة التربوية المغربية، مجتمع المعرفة، الإمكانات، التحديات.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369
Abstract:

The Moroccan educational system has accorded particular importance to the knowledge society, through extensive reforming programs adopted by Morocco; these initiatives has surpassed the mere assurance of the desired quality conditions, but extending further to make the bet on the knowledge society as the most effective way for fostering development and renewal. This is aimed at creating comprehensive progress across all fields and constructing a human capital equipped with cognitive components that meet the challenges of the contemporary era. Considering education as the fundamental pillar in shaping leading professionals that operate across all sectors which are reliable in establishing the groundwork of sustainable development, how successful has the Moroccan educational system been in investing the available opportunities to build a knowledge society aligned with globally recognized standards? and What are the limits on its success in confronting the challenges that hinder its ambitions?
Keywords: Moroccan Educational System – knowledge Society – capabilities – Challenges.

المقدمة:

ازداد وعي المملكة المغربية، جراء التحولات المجتمعية، بكون مجتمع المعرفة هو مفتاح التطوير والتجديد وخلق شروط التنمية وضمان استمراريتها، وصاحَبَ هذا الوعي التطلع لإصلاح جذري في المؤسسة التربوية المغربية، باعتبارها البوابة لكل تجديد مرغوب فيه، ووضع القطيعة مع الإصلاحات المتراكمة و المتكررة التي لم ينجم عنها إلا الإخفاقات المتتالية التي عطلت مشروع خلق مجتمع المعرفة، وذلك لسوء استثمار الطاقات البشرية الشابة القادرة على الابتكار والتجديد، ولمحدودية الاهتمام بتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظومة التربوية، التي تعد بدورها بابا من أبواب الانفتاح على مجتمع المعرفة، وغيرها كثير من المعوقات التي أخرت انخراط المغرب في مجتمع المعرفة بالمقاييس المتطلع إليها. إيمانا منا

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

بأن بناء مجتمع المعرفة سيرورة متواصلة ومستمرة تمر حتما عبر قناة المنظومة التربوية، فإن تأهيل هذه الأخيرة عبر مداخلها الأساسية هو أولى خطوات البناء؛ من خلال تثمين وحسن استثمار الموارد والإمكانات التي تتوافر عليها، والوقوف على الإكراهات والتحديات التي تواجهها.

ولعل هذا ما سنحاول مقاربته من خلال الورقة البحثية هاته، بتركيز مفهوم مجتمع المعرفة وخصائصه وأبعاده ومتطلباته، مع إبراز دور المنظومة التربوية من خلال المؤسسة التربوية، وكذا مكانة التكنولوجيا المعلوماتية في بناء هذا المجتمع، والفرص المتاحة له والتحديات التي تعوق تحققه.

بناء على ما سبق سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

المحور الثاني: واقع حال المنظومة التربوية المغربية وسبل الارتقاء بها لاندماج ناجح في مجتمع المعرفة.

المحور الثالث: الانفتاح على العالم الرقمي وحظوظ المنظومة التربوية المغربية منه.

I. المحور الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1. منهج الدراسة:

إن إنجاز أية دراسة نظرية كانت أم ميدانية، لا بد لها من تأطير منهجي محكم يوجه الباحث في مساره البحثي ويسهل إمكانية الاستيعاب لدى القارئ، وتبعا لذلك حتمت طبيعة الموضوع الذي نشتغل عليه، أن يكون عملا ممنهجا محددا بإطار منهجي ونظري، توخينا من خلاله رصد واقع حال المنظومة التربوية، وسبل تجديدها وتكييفها مع المستجدات التربوية والرقمية مع متطلبات مجتمع المعرفة، عبر إخضاعه لمنهج وصفي تشخيصي وتحليلي لجمع البيانات والمعلومات التي حصلناها من العمل الميداني، باعتباره المنهج المناسب لملامسة الظاهرة المدروسة من جميع الجوانب والمستويات.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

2. أهمية الدراسة:

تلامس الدراسة موضوعا له راهنيته ووزنه العلمي، وهو مدى استعداد المنظومة التربوية المغربية في الانخراط الناجع والفاعل في مجتمع المعرفة، الذي يشكل البعد التكنولوجي والانفتاح على شبكات الاتصال والتواصل أبرز ملامحه، وهذا حملنا لرصد واقع حال هذه المنظومة، لمعرفة نقاط القوة لاعتمادها كمرتكزات أساسية لولوج مجتمع المعرفة، ومكامن القصور والخلل لتكون أرضية اشتغال وإصلاح، إضافة إلى الكشف عن حدود انفتاح هذه المنظومة على العالم الرقمي باعتباره رافدا أساسيا لتطوير عمليات التدريس ومواكبة التطورات العالمية التي يشهدها الحقل التربوي، وبالتالي الخروج بنتائج؛ قد تكون مرجعية أساس لمدبري الشأن التربوي المغربي.

3. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تشخيص واقع حال المنظومة التربوية المغربية؛ بالوقوف على الفرص التي توفرها والإكراهات التي تواجهها.

-التعرف على أهمية إدماج التكنولوجيا الحديثة والموارد الرقمية في التربية والتعليم باعتبارهما رافدا أساسيا لانخراط المنظومة التربوية في مجتمع المعرفة.

-إبراز حدود انفتاح المنظومة التربوية المغربية على العالم الرقمي نظريا من خلال الوثائق الرسمية، وعمليا من خلال آراء ومواقف المدرسين ومدى اهتمامهم بهذا التوجه الحديث في الممارسة التربوية.

4. مجتمع البحث وعينته وطريقة اختيارها:

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024
ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

يتكون مجتمع البحث من مدرسي التعليم بالأسلاك الثلاث الذين يدرسون في المؤسسات التعليمية العمومية التابعة لأكاديمية جهة فاس مكناس- المغرب. حددت عينة البحث في 191 مدرسا من مختلف المواد الدراسية الذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية غير محتملة من المجتمع الأصلي من أجل تسهيل عملية البحث

5.أدوات البحث:

اعتمدنا الاستمارة الإلكترونية أداة لجمع البيانات والمعطيات عبر Google Forms، التي استهدفت فئة المدرسين في جميع الأسلاك التعليمية، وذلك لمعرفة حدود إدماج الموارد الرقمية في العملية التعليمية التعلمية بجميع الأسلاك التعليمية، وللتحقق من الفرضيات التي طرحناها في دراستنا.

II. المحور الثاني: رصد واقع حال المنظومة التربوية وسبل الارتقاء بها لاندماج ناجح في مجتمع المعرفة:

عُدَّ مطلب الارتقاء بالمنظومة التربوية من أولى أولويات الدولة المغربية بعد الوحدة الترابية؛ باعتبارها الإمكانية الوحيدة للتحديث والتجديد، والسبيل الأنجع لبناء رأسمال بشري قادر على الانخراط في مجتمع المعرفة المرتكز أساسا على التطور المعرفي والتكنولوجي، أملا في مستقبل أفضل يضمن التواجد الفعلي للمجتمع العربي عامة، والمغربي خاصة في عالم معولم يؤمن شروط البقاء للأقوى والأفضل. إلا أن حجم الصعوبات وثقل المشاكل التي يعيشها التعليم بالمغرب، والتي ورث الجزء الأكبر منها من الماضي نسفت المجهود الكبير الذي بذله ويبذله من أجل الارتقاء بمنظومته للمستوى المطلوب، كما أنها عطلت مشروعه الإصلاحي في إنتاج نخب قادرة على إدخال المجتمع المغربي في دائرة مجتمع المعرفة؛ إذ ظلت الأنساق التعليمية أنساقا مغلقة تكرس الأزمة المجتمعية وغير قادرة على التأثير الإيجابي في المجتمع. (الدريسي، 2018، صفحة 21) والأسباب تكمن بحسب الباحث المغربي حسن أوريد (أوريد، 2010، صفحة 178) أن التعاطي مع ملف التعليم كان تعاملا يستمد مرجعيته من منظومات تربوية أجنبية لها دوافعها وسياقاتها، وحاول مدبرو الشأن التربوي اقتفاء خطوات هذه

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

التجارب، دون تكييفها مع منظومة الأخلاق والقيم وثقافة المجتمع، ما جعل أسباب الإخفاق تلاحق هذه الإصلاحات من البداية. أضف إلى ذلك التراجع الذي طال المؤسسة التربوية في أداء مهامها وفي نقل المجتمع المغربي من حالة التردي والتبعية والذيلية إلى حالة العافية والاستقلالية والاعتماد على الذات لاندماج ناجح في مجتمع المعرفة (أوريد، 2010)؛ فلم تعد المدرسة قادرة على الوفاء بمهامها كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية، وترسيخ السلوك المدني الذي يشجع على الإبداع وعلى الانخراط الفاعل في مجتمع المعرفة كما كان سابقا، ما جعل وظيفتها تتحول من فضاء للتحصيل العلمي والإنتاج الفكري والرفع من منسوب وعي المتمدرسين، وكمؤسسة لتهذيب وتقويم سلوكهم وإعدادهم أخلاقيا ونفسيا واجتماعيا ومعرفيا، إلى آلية لإنتاج سلوكات لا تربوية، وبذلك فرطت من وظيفتها بوصفها نسقا تربويا يضمن استمرارية القيم والمثل العليا (جميلة الفيلالي، 2020، صفحة 153) هذه المفارقة التي تعيشها المنظومة التربوية المغربية بين: الطموح التجديدي والتطويري لهياكلها ونخبها من خلال تسخير الكثير من الموارد والإمكانيات (المادية والبشرية: الاعتمادات المرصودة للتعليم حددت ب 28 % من الميزانية العامة، و7% من الناتج الداخلي الخام الوطني) وبين: الواقع المتردي الذي تتخبط فيه، والأزمات المتلاحقة التي تعيشها والتي لم تعد تنفع معها الحلول المؤقتة والترميمية، جعلنا نقف على ما تم تحقيقه من إنجازات ونجاحات خدمة للمنظومة، وما تعيشه من تهديدات وإكراهات، بهدف التركيز على مكامن الخلل والتعثرات، واقتراح البدائل التي تجسر طريق انخراطها في مجتمع المعرفة الذي أصبح خيارا لا محيد عنه.

1. واقع حال المنظومة التربوية المغربية: الفرص والتحديات

11. الفرص المتاحة: مبادرات متواصلة تتوخى التخفيف من حدة الإكراهات

اقتضى التشخيص الدقيق لواقع حال المنظومة التربوية المغربية، البحث عن الفرص التي تنعم بها والتي ينبغي أن تكون أرضية أساس مشاريع مستقبلية، قبل الحديث عن التهديدات التي تواجهها حتى لا نبخس ما تم تحقيقه من إنجازات. استنادا لمجموعة المعطيات الكمية، يمكن القول إن المنظومة التعليمية

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

نجحت في مواجهة الكثير من الأزمات التي عاشتها غداة مرحلة الاستقلال إلى الآن، وفي مجالات متعددة نخص بالذكر:

تعميم التمدرس بمختلف الأسلاك التعليمية؛ من خلال الرفع من نسبة التمدرس بالأسلاك الثلاث، (المسجلون بالسلك الابتدائي 94%، والثانوي بسلكيه 40 % خلال الموسم الدراسي 2006/ 2007 (المجلس الأعلى للتعليم، 2008، صفحة 06)، الرفع من عدد المؤسسات التعليمية العمومية خلال الموسم (2021 -2022) 11 ألف مؤسسة؛ منها 7 آلاف بالوسط القروي. رافق تعميم التمدرس الرفع من الأطر التربوية التي سخرت لخدمة المنظومة التربوية، عبر الرفع من مناصب الشغل؛ إذ وصل عدد هيئة التدريس برسم الموسم الدراسي 2021- 2022 ما مجموعه 292 ألف مدرسة ومدرس؛ بينهم 155 ألف بالسلك الابتدائي، و68 ألف بالسلك الثانوي الإعدادي، و70 ألفا بالسلك الثانوي التأهيلي. وقد وصل عدد المدرسين الجدد 15 ألف؛ منهم 7700 بالسلك الابتدائي، و7300 بالسلك الثانوي الإعدادي والتأهيلي (وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة). إلى جانب ذلك، تزايدت الميزانية المخصصة لقطاعات التربية والتكوين، مسجلة ارتفاعا يفوق 6% سنويا منذ 2001، وفي سنة 2008 ارتفعت الميزانية إلى 37.4 مليار درهم أي حوالي 26 %من الميزانية العامة للدولة 83 % منها خصصت لقطاع التعليم المدرسي. (المجلس الأعلى للتعليم، 2008، صفحة 24)

أضف إلى ذلك الإمكانات المسخرة في مجال تطوير التعلم الإلكتروني وتعبئة الموارد اللازمة لتعميمه، إذ بلغ عدد الأطر التربوية والإدارية المستفيدة من التكوينات في استخدام التكنولوجيا الرقمية 24679 خلال سنة 2022، بالإضافة إلى تجهيز 498 مؤسسة تعليمية بقاعة متعددة الوسائط.

ومن أجل تمكين المؤسسات التعليمية من بنية تحتية تمكنها من استثمار التكنولوجيات الحديثة، تم تهيئة المؤسسات التعليمية القائمة، واستكمال البنيات التحتية والتجهيزات والأدوات الديدكتيكية اللازمة وفضاءات

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

التعلم والتثقيف والتنشيط والدعم، تم ربط 566 مؤسسة وحدة تعليمية بشبكة الكهرباء، وتمت إعادة تأهيل 377 مؤسسة تعليمية. بالرغم من المبادرات القيمة التي توخت الرفع من وظيفية المؤسسات التربوية، يبقى تفاعل المنظومة مع التحولات التي يقتضيها مجتمع المعرفة بطيئا جدا وهذا ما حملنا لرصد مواطن الخلل في أداء المنظومة من خلال المؤسسة التعليمية باعتبارها مشتلا حقيقيا وفعليا للبرامج والخطط الإصلاحية.

1.2 التحديات المطروحة: قصور وتعثر في ولوج مجتمع المعرفة:

كثيرة هي البرامج الإصلاحية التي تبناها المغرب لإعادة تأهيل منظومته التعليمية، وإعادة الحياة في هياكلها، لضمان موقع له في مجتمع المعرفة، كان آخرها الخطة الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2030/2015 (الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، (2015/2030وهي خطة في موسمها الثامن دون نتائج واضحة لمخرجاتها، فواقع المدرسة العمومية المغربية يحيل على تعثر وفشل هذه البرامج في تقديم حلول للمشاكل البنيوية التي تعيشها، ما يجعل الرهان عليها صعبا في إنتاج نخب وكفاءات تكون قادرة على الانخراط و بنجاح في مجتمع المعرفة والمشاركة الفاعلة في توجيه مستقبل البلاد، التي تعيش حسب ما ورد في الخطاب الملكي مرحلة دقيقة وجديدة وأن أي تهاون أو تلكؤ في الارتقاء بالمنظومة التعليمية، قد يؤثر سلبا على مسار التنمية بها، فهل ستنجح منظومتنا في رفع التحدي وكسب الرهان من خلال المؤسسة التعليمية باعتبارها أساس البرامج الإصلاحية؟

واقع حال المدرسة المغربية ومن منظور الباحثين (آفاية، 2019) يحيل على محدودية الأدوار والوظائف التي تقدمها المدرسة، فهي لا تتجاوز بعد عتبة إنتاج أفواج من الخريجين محدودي الكفاءات المهنية والمهارات الأدائية يصعب عليهم المساهمة في إنتاج أفكار واقتراح بدائل ووضع استراتيجيات تساهم في الارتقاء المعرفي. واقع يؤشر على تعثر وتنزيل وأجرأة مشاريع الرؤية الاستراتيجية: فالرؤية تتحدث في

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

الفصل الأول عن مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص: واقعيا المدرسة غير منصفة وغير قادرة على منح متعلميها نفس الحظوظ ونفس فرص الإدماج، غير قادرة كذلك على خلق الفضاء الذي يتقاسمه أبناء الوطن بشكل عادل؛ فالفرص التي توفرها المدرسة الخصوصية ليست هي نفسها المتاحة بالمدرسة العمومية، فازدواجية العرض المدرسي، بين تعليم خصوصي موجه للأسر الميسورة يسخر له عتادا بيداغوجيا ييسر عملية التعليم والتعلم، ويفسح آفاقا مستقبلية لمتعلميه، وتعليم عمومي يفتقد في الكثير من المجالات المغربية لأبسط شروط التمدرس، وهذا يقلل من منسوب الثقة في المؤسسة العمومية لصالح المؤسسات الخاصة والأجنبية، علما أن المؤسسة العمومية قادرة على إنتاج عقول مفكرة إذا ما سخرت لها نفس الإمكانات المتاحة للمدرسة الخاصة، ونتائج المتعلمين في الامتحانات الإشهادية خير دليل على ذلك.

الرؤية تتحدث في الفصل الثاني عن مدرسة الجودة للجميع: الواقع يؤشر على أن المدرسة لم تستطع تقديم تعليم بمعايير الجودة المطلوبة عالميا وهذا هو السر في الفشل الدراسي لما يقرب من 200 ألف تلميذ سنويا، وحالات تكرار بلغت 17% من السنة الأولى من السلك الابتدائي. (أوزي، 2012، صفحة 112).

الرؤية تتحدث في الرافعة الثانية عشر من الفصل الثاني عن تطوير نموذج بيداغوجي قوامه التنوع والانفتاح والنجاعة والابتكار باعتبارهما مفاتيح ولوج مجتمع المعرفة: ولكن وواقع حال المدرسة المغربية يبرز محدودية الاستعمال الوظيفي للتكنولوجيات الحديثة في الحقل التدريسي، في حين أن الممارسة التعليمية من منظور معايير ولوج مجتمع المعرفة المرتقب لا بد أن تكون في صلب التحول التكنولوجي وليس على هامشه.

الرؤية تركز في الرافعة السابعة من الفصل الأول على ضرورة إرساء مدرسة ذات جدوى: في المقابل نسجل قصورا كبيرا لدى المتعلمين في تعبئة المعرفة المدرسية في وضعيات خارجة عن السياق المدرسي، عبر تحويلها إلى طاقة إنجازية تعكس ذلك الامتداد المنشود بين المعرفة المدرسية والحياة الاجتماعية.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

بالإضافة إلى صعوبة التصريف الفعلي لتطلعات الخطط والاستراتيجيات التربوية، هناك كذلك عدم تجانس السياسات المتبناة في القطاع التعليمي(إذ تعاقب على الوزارة الوصية ما يزيد عن 38 وزيرا من فترة الاستقلال إلى 2005) والتي كانت في مجملها سياسات تفتقد لطابع الاستمرارية في مجال يستدعي أن تتخذ فيه المبادرات والإنجازات طابع الاستدامة (مادي، 2014)، أضف إلى ذلك ضعف المعارف الأساسية التي تقدمها مؤسسات التربية والتكوين للمتعلمين حسب التقويمات الدولية (الجرموني، 2017) وضعف التكوينات التي تستفيد منها الأطر التربوية؛ فجودة مخرجات التعليم لا يمكن أن تتجاوز جودة السياسات العمومية التي تحدد ظروف عمل المدرسين وارتقائهم ومساهمتهم في التكوين. إذا كان تكوين المتعلم هو نتاج برامج ومناهج دراسية تم تقييده بها طوال مراحل تمدرسه، فالمدرس هو نتاج سياسة عمومية قادته لممارسة المهنة، لذلك فافتقار هذه السياسة للنجاعة والانسجام، لا بد أن يكون له انعكاس على جودة الأداء (تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2021، صفحة 10).

2. سبل الارتقاء بالمنظومة التربوية للاندماج في مجتمع المعرفة: رهان ثلاثي المداخل

2.1 المدخل الأول: يقتضي بناء مجتمع المعرفة تعاقد جديد بين المدرسة والشركاء، من أجل وضع خطط تنموية يراعى فيها ما هو محلي وكوني، وتبني فلسفة تربوية واضحة المعالم والأبعاد، تمكن الفاعل التربوي من المشاركة الفعلية في مجتمع المعرفة عبر الوفاء بمتطلباتها والمتمثلة أساسا في:

-خلق علاقة متوازنة وسليمة بين ما هو مطلوب كونيا من مضامين في التربية والتكوين مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والهوياتية الوطنية.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

-من متطلبات مجتمع المعرفة كذلك إعادة صياغة مفهوم متكامل للفاعل التربوي عبر تحديد مواصفات تكوينه وتأهيله وسبل اندماجه في المحيط الوطني والعالمي في وقت أصبح يشهد وبرأي الباحث (جيدوري، 2009) "نهاية التربية" وأدوارها الكلاسيكية ليعاد بناؤها على قيم الانفتاح والتجديد والتطوير، حتى تصبح تربية للتغير السوسيو حضاري والمعرفي والمهاري وللمستقبل بشكل عام.

-المهننة بوصفها آلية لتأهيل الفاعل التربوي وتسليحه بكفايات مهارية وأداتية تمكنه من الابتكار والتجديد وتطوير ممارسته التدريسية وهذا يبقى رهين استفادته من:

التكوين الأساس: الذي ينبغي أن تهيكله هندسة بيداغوجية متجددة قادرة على مهننة التدريس وعقلنة الفعل التربوي لتفاعل إيجابي مع المستجدات التربوية.

التكوين المستمر: أو ما يسمى بالتعلم مدى الحياة الذي يساهم في تأهيل الفاعل التربوي لتحقيق الجودة المنشودة، ويمكن المدرسة من الانخراط الإيجابي في المسلسل التجديدي.

التكوين الذاتي: لسد ثغرات التكوين الأساس والارتقاء بالمدرس من طاقة استهلاكية للمعرفة إلى صانع ومنتج لها.

-التركيز على البعد القيمي من مستلزمات ولوج مجتمع المعرفة، هاته القيم التي تمكن المجتمع المدرسي من مفاتيح التعايش والتأقلم في إطار مجال العيش الجماعي الذي ألغيت فيه كل الحدود والقيود؛ فلم يعد البعد المجالي يعزلنا عن العوالم الأخرى والثقافات المتنوعة والمتعددة، لذلك أضحى الرهان أقوى على منظومتنا التربوية لتكوين المواطن النافع ليس لمجتمعه ووطنه فحسب، بل تكوينه برأي الباحثة رحمة بورقية للعالمية وهو مزود بمواطنة متحركة.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

2.2 المدخل الثاني: مراجعة المناهج والبرامج الدراسية، وتحيينها حتى تساير المدرسة سيرورة الحياة المتحولة، وتستجيب لحاجيات الإنسان المعاصرة، يتم هذا التحيين عبر الاحتكام إلى الكيف بدل الكم، مع اعتماد الطرائق النشيطة في تحصيل المعرفة، والتي تمكن المتعلم من الفكر النقدي والانتقائي أمام تعدد واختلاف المرجعيات، معارف تسهل العمل التعاوني والتشاركي بروح الفريق وتتجاوز العمل الفردي المنعزل، مع توظيف سليم للتكنولوجيا الحديثة باعتبارها طرائق بيداغوجية قادرة على خلق سيرورة تفاعلية في التعلم وقادرة على مراعاة الطاقات الاستيعابية المتفاوتة لدى المتعلمين.

2.3 المدخل الثالث: الانفتاح على التكنولوجيات الحديثة والتحكم في طرائق استثمار الموارد الرقمية شرطا أساسيا لولوج مجتمع المعرفة، باعتبارها فلسفة عمل جديدة تتخذ من فعل المزاوجة والتنويع في أساليب التدريس خيارا حتميا لتحسين جودة العرض التربوي، بفعل ما تتيحه من تطبيقات مهمة ومتنوعة تخدم الفعل التعليمي بشكل كبير، إلى جانب توفير فرص كافية للمتعلمين للعمل وفق إمكاناتهم وقدراتهم الخاصة وتزويدهم بتغذية راجعة فورية ينتج عنها في الغالب زيادة في التعلم كما ونوعا. (المالكي، 2001، صفحة 08) فهل منظومتنا التربوية قادرة على تطويع التكنولوجيا في العملية التعلمية التعليمية بوصفها مشروعا مستقبليا يمكنها من عبور مجتمع المعرفة ؟

III. المحور الثالث: الانفتاح على العالم الرقمي وحظوظ المنظومة التربوية المغربية منه:

1. حدود الانفتاح على العالم الرقمي من خلال الوثائق الرسمية المغربية:

ازداد الوعي بأهمية توظيف التكنولوجيا في التعليم بالرسالة التي وجهها جلالة الملك محمد السادس للمشاركين في مناظرة "الاستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة" حيث قال: "إن الطابع

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

الاستراتيجي لهذا القطاع في الاقتصاديات الجديدة، والتحولات المتسارعة التي يعرفها والتي تصب كلها في بناء مجتمع المعرفة والاتصال، يحتم علينا تأهيل بلدنا للأخذ بناصية تكنولوجياته الجديدة، والاستفادة القصوى مما تتيحه من إمكانات لإنجاز ما ننشده لشعبنا الأبي لتنمية شاملة تمكن المغرب من الموقع اللائق به في عالم الثورة الرقمية (جلالة الملك محمد السادس، 2001) ،الاهتمام نفسه تجلى في العديد من المرجعيات الرسمية؛ بدءا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين في دعاماته التي جعلت من التكنولوجيا بوابة رئيسية للإصلاح وتحقيق الغايات المجتمعية من التعليم، ومرورا بالمخطط الاستعجالي وما تبعته من خطوات إصلاحية متذبذبة، ووصولا إلى الرؤية الاستراتيجية **(2030- 2015)** وقانون الإطار**51.17** . (بنيعيش و سهمي، 2017، صفحة 33)

لهذا نرى من الضروري توضيح معالم هذا الوعي المتدرج بقيمة التكنولوجيات المعاصرة والموارد الرقمية في التعليم المغربي من خلال الوثائق الرسمية:

1.1الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

نص الميثاق الوطني في الدعامة العاشرة من المجال الثالث ومن خلال مجموعة من المواد؛ على ضرورة استعمال التكنولوجيا الحديثة، ابتداء من الدخول المدرسي و الجامعي **2000/2001** ومن أهم هذه المواد:

المادة **119**: التي ألحت على ضرورة توظيف التكنولوجيات الحديثة في مجال التكوين المستمر وذلك بغاية:

-معالجة بعض صعوبات التمدرس والتكوين المستمر بالنظر لبعد المستهدفين وعزلتهم.

-الاستعانة بالتعليم عن بعد في المستوى الإعدادي والثانوي بالمناطق المعزولة.

-السعي إلى تحقيق تكافؤ الفرص بالاستفادة من مصادر المعلومات وبنوك المعطيات وشبكات التواصل مما يسهم بأقل تكلفة في حل مشكلة الندرة والتوزيع غير المتساوي للخزانات

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

والوثائق المرجعية. (وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 1999، صفحة 43)

المادة 120: التي أقرت بضرورة تيسير سبل اقتناء المؤسسات التربوية للأجهزة المعلوماتية ومختلف المعدات والأدوات التربوية والعلمية؛ عن طريق الاقتناء الجماعي بشروط امتيازية، لفائدة المدرسين والمتعلمين والإداريين. (وزارة التربية الوطنية ، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 1999، صفحة 43)

المادة 121: التي تؤكد وعلى غرار المواد السابقة، على دور التكنولوجيا التربوية في أنظمة التعليم ومناهجه، وتتطلع لمد كل المؤسسات التعليمية بموقع معلوماتي، وخزانة متعددة الوسائط في أفق العشرية القادمة، بدءا من السنة الدراسية **2000-2001**.(وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 1999، صفحة 43). أشار الميثاق الوطني كذلك؛ بأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يقع خلط بين السعي إلى تحقيق هذه الأهداف وبين التصور الشامل للوسائل التكنولوجية، وكأنها بديل عن العلاقة الأصيلة التي يقوم عليها الفعل التربوي، تلك العلاقة المباشرة الحية القائمة بين المدرس والمتعلم، والمبنية على أساس التفاهم والاحترام.

يتضح من خلال ما سبق، أن مبادرات الإصلاح التي نص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والتي تروم إدماج التكنولوجيات الحديثة في المؤسسات التعليمية، بالرغم من أهميتها وإيجابياتها، فإنها لم تتعد عتبة مستوى الخطاب فقط، فإذا نظرنا إلى المواد السابقة ذكرها، سنجد أن العديد من الأهداف التي كان يرمي الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى تحقيقها، لم تنزل على أرض الواقع؛ كتأسيس مكتبات وطنية إلكترونية وخزانات متعددة الوسائط، مع إنشاء موقع إلكتروني خاص بكل مؤسسة، وذلك بسبب العديد من التحديات من بينها؛ أن الفترة التي تم فيها تدوين وصياغة الميثاق الوطني كانت التكنولوجيا لا زالت في مهدها، ولم تنتشر بالشكل الذي بلغته حاليا، سواء على المستوى الكمي أو الكيفي. إضافة إلى ذلك، فالميثاق

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

الوطني للتربية والتكوين نص على ضرورة التوفيق بين التدريس التقليدي والتكنولوجيا الحديثة، إلا أنه لم يوضح الكيفية والطريقة التي من خلالها يكون هذا التوفيق خاصة وأن الفترة التي صدر فيها الميثاق كان أغلب الأساتذة لا يتقنون التعامل مع هذه التقنيات، أو لم يسبق لهم الاشتغال والعمل بها.

عموما فإن أولى الخطوات والتصورات المنهجية لإدماج التكنولوجيا الحديثة في التعليم، قد اعترتها نواقص عديدة حالت دون التنزيل، وشوشت على عملية الإدماج، والدليل على ذلك، أن المنظومة التربوية خلال عشرية الإصلاح التي امتد عليها الميثاق، لم تشهد أي تغيير نوعي في هذا المجال الخاص، ومع ذلك يبقى الميثاق الوطني محاولة إصلاحية فتحت الباب أمام استدراك الأخطاء وإصلاح ما يجب إصلاحه في المشاريع الإصلاحية الموالية.

1.2 الكتاب الأبيض:

لقد أشار الكتاب الأبيض في جزئه الأول الخاص بالاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المناهج التربوية، وخاصة في المكون المتعلق باختيارات وتوجهات في مجال تنمية وتطوير الكفايات إلى مسألة إدماج التكنولوجيا والموارد الرقمية في التعليم، بغاية تنمية الكفاية التكنولوجية لدى المدرسين والمتعلمين على حد سواء. كما أشار في نفس الجزء إلى مواصفات المتعلمين في نهاية الأسلاك الثلاث؛ إلى ضرورة وأهمية إدماج الموارد الرقمية في التعليم لتحقيق المواصفات التالية:

-جعل المتعلم في نهاية التعليم الابتدائي قادرا على استعمال الإعلاميات وعلى الاتصال والإبداع التفاعلي (وزارة التربية الوطنية، 2002، صفحة 12)

-جعل المتعلم في نهاية السلك الإعدادي قادرا على استعمال التكنولوجيات الجديدة في مختلف مجالات دراسته وفي تبادل المعطيات. (وزارة التربية الوطنية، 2002، صفحة 25)

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

-جعل المتعلم في نهاية السلك التأهيلي متمكنا من توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة من أجل استدماج قيم العقيدة الإسلامية و الإلمام بمكونات الثقافة العربية الإسلامية والانفتاح على مختلف الثقافات، وأن يكون متمكنا من مختلف الأدوات والوسائل التقنية الحديثة التي تؤهله للإنتاج والإبداع السمعي البصري والوسائطي .(وزارة التربية الوطنية، 2002، صفحة 36)

يستخلص مما سبق: أن الكتاب الأبيض حاول هو الآخر إثارة إشكالية توظيف الموارد الرقمية، لكن هذا الاهتمام لم يرق إلى مستوى التطلعات، إذ إنه لم يخصص فصلا خاصا بالموارد الرقمية وكيفية توظيفها البيداغوجي في الأسلاك التعليمية، ولم يقدم منهجية واضحة ومنظمة لإدماج الموارد الرقمية في التعليم، إضافة إلى كونه اختزل توظيفها في الشق المتعلق بالشعب التقنية دون سواها من الشعب التي هي نفسها في حاجة إلى هذا النوع من الموارد.

1.3 المخطط الاستعجالي:

أولى المخطط الاستعجالي اهتماما خاصا بالتكنولوجيا والموارد الرقمية في مجموعة من مجالاته. فقد نص في مجال تطوير الهندسة البيداغوجية، وضمان الجودة وتحسين نجاعة المقررات الدراسية على ما يلي:

-وضع العدة البيداغوجية

-التدريب والمصادقة على العدة البيداغوجية

-توفير مضامين رقمية خاصة بالمواد العلمية والتقنية على الخصوص

-مصاحبة الأساتذة في إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في القسم .(وزارة التربية الوطنية، المخطط الاستعجالي للتربية والتكوين، 2009-2011، صفحة 11)

وفي إطار دعم البحث العلمي والتجديد التربوي تم التركيز على:

- إعداد لجان وطنية وجهوية وإقليمية لمواكبة ودعم التجديد التربوي

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

-إعداد الإطار المرجعي للتكوين المستمر عن بعد

-إنشاء مختبر وطني لتنمية الموارد الرقمية البيداغوجية

-تقويم البرانم التربوية

-إعداد لائحة وطنية للموارد التربوية الرقمية من طرف قطاع التعليم المدرسي

-تشجيع العمل التشاركي بين الأساتذة من خلال الانفتاح على فلسفة البرانم الحرة.(وزارة التربية الوطنية، المخطط الاستعجالي للتربية والتكوين، 2009-2011، صفحة 16)

مما يلاحظ على بنود المخطط الاستعجالي؛ أنه عندما حاول إدماج التكنولوجيا والموارد الرقمية في التعليم، جعلها حبيسة فكرة تدعيم التعليم التقليدي الكلاسيكي، وتحسين مردوديته فقط، يتجلى هذا بوضوح من خلال التقرير التركيبي للمخطط الاستعجالي الذي وردت فيه العبارة التالية: "تؤدي التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل التربوي دورها باعتبارها معينا بيداغوجيا" (التقرير التركيبي من أجل نفس جديد للإصلاح، 2008، صفحة 28)، وهنا يتضح غياب الرؤية العميقة التي تعي دور التكنولوجيا الحديثة في بناء مدرسة الغد، و رافدا من الروافد الأساسية لتطوير التعليم عوض اعتبارها معينا بيداغوجيا لا أكثر.

1.4الرؤية الاستراتيجية:

تشكل الرؤية الاستراتيجية **2030-2015** خطوة إصلاحية جديدة، أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكان هدفها إرساء مدرسة جديدة قوامها الإنصاف وتكافؤ الفرص وترسيخ الجودة والإعمال الفعال والملائم للنموذج البيداغوجي، وقد حاولت خلق حلول جديدة وبديلة لإشكالية إدماج الموارد الرقمية في المنظومة التربوية المغربية، تجلى ذلك بوضوح من خلال الرافعات التالية:

الرافعة 12: تم التطرق إلى الوسائل والوسائط التعليمية والموارد حيث جاء في المادة " **77**تعزيز إدماج التكنولوجيات التربوية في النهوض بجودة التعلمات، وإعداد استراتيجية وطنية جديدة لمواكبة المستجدات

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

الرقمية، والاستفادة منها في تطوير مؤسسات التربية والتكوين والبحث، وخاصة على مستوى المناهج والبرامج والتكوينات منذ المراحل الأولى من التعليم، بإدماج البرمجيات التربوية الالكترونية والوسائل التفاعلية، والحوامل الرقمية في عمليات التدريس وأنشطة التعلم والبحث والابتكار" (الرؤية الاستراتيجية، 2015-2030، صفحة 30)

الرافعة **19**: ورد في المادة **102**"توسيع الخريطة المعرفية للبرامج والمقررات التعليمية والتكوينية بإدماج البرمجيات التربوية الالكترونية، وتعزيز التعلمات المستندة إلى البرامج الرقمية وتوفير الفضاءات متعددة الوسائط، والتعزيز التدريجي لصيغ التعلم عن بعد عبر تكوين مكتبات موارد تربوية الكترونية" (الرؤية الاستراتيجية، 2015-2030، صفحة 57)

الرافعة:**24** جاء في المادة **104** أن المجلس الأعلى للتربية والتكوين يرى أن "المدرسة المغربية أصبحت اليوم مطالبة بفتح ورش وازن يهم الانخراط الفاعل في اقتصاد ومجتمع المعرفة، عبر أربعة مداخل، أولها تكنولوجيا الإعلام والاتصال". (الرؤية الاستراتيجية، 2015-2030، صفحة 58)

عموما يمكن القول؛ إن إدماج التكنولوجيا في التعليم، أصبح رهانا مجتمعيا في المنظومة التربوية لا باعتباره معينا أو مساعدا بيداغوجيا حسب النظرة التقليدية، بل لكونه شرطا أساسيا لولوج مجتمع المعرفة وللانخراط الإيجابي والفاعل فيه. وبالرغم من كون الاهتمام بإشكالية إدماج التكنولوجيا في التعليم قد اختلف وزنه بين الرؤية الاستراتيجية والإصلاحات السابقة، إلا أن الخطاب المتسم بالعمومية لم يتغير وزنه، إذ لم يتم توضيح أشكال التوظيف البيداغوجي للموارد الرقمية، في ظل غياب خطة منظمة تساعد في تملك قدرات الكفاية التكنولوجية، أو ذكر تفاصيل أو إحالة على مواقع أو بوابات تفي بالغرض وتحقق الانتظارات.

1.5 القانون الإطار 17-51

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

انبثق مشروع القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي عن الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي والتعليمي، وقد نص بشكل محتشم عن التدابير المرتبطة بالتعليم عن بعد ورقمنة التعليم وإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم، إذ إنه لم يتطرق إلى هذه المسألة إلا في بابه الخامس المعنون ب"المناهج والبرامج والتكوينات"، التي أكد فيها على ضرورة تطوير موارد ووسائط العملية التعليمية، إذ نجد في المادة **33** في الباب الخامس أنه يجب "تعزيز إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بجودة التعلمات وتحسين مردوديتها وإحداث مختبرات للابتكار وإنتاج الموارد الرقمية وتنمية وتطوير التعلم عن بعد باعتباره مكملا للتعلم الحضوري وإدماج التعليم الالكتروني تدريجيا في أفق تعميمه". (القانون الإطار، 2019، صفحة 19)

نسجل من خلال ما سبق أن قانون الإطار **51.17** شأنه شأن البرامج الإصلاحية السابقة، لم يلزم الأطراف المعنية بإدماج الموارد الرقمية في التدريس، ما نص عليه هو بمثابة توصيات فقط، كما أنه لم يقدم اقتراحات عملية لكيفية الإدماج والتوظيف.

نستنتج من كل ما سبق؛ أن مسالة إدماج الموارد الرقمية في المغرب ظهرت بوادرها الأولى مع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، واستمر مسلسل الإصلاح حتى يومنا هذا، عاجزا عن تحقيق الكثير من الأهداف التي تم تسطيرها، وهذا العجز راجع إلى التحديات التي تواجهها منظومتنا التربوية، والتي عليها تبني رؤية واضحة المعالم، وتدشين أرضية ملائمة لتحقيق الإصلاح الذي بدأ العديد من المتتبعين للشأن التربوي يفقدون الأمل فيه؛ بسبب إخفاقاته المتكررة، فكل الإصلاحات لم تظهر سوى نتائج محدودة لا ترقى إلى مستوى التطلع، وهو تسليح رجل التربية بعدة تكنولوجية تؤهله للانخراط المستحق في مجتمع المعرفة، الذي يرهن مستقبل المجتمعات.

2. حدود الانفتاح على العالم الرقمي من خلال آراء الأطر التربوية: (دراسة ميدانية)

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

أسفرت نتائج البحث الميداني الذي شمل عينة من المدرسين بمختلف الأسلاك التعليمية بأكاديمية جهة فاس مكناس؛ أن توظيف الموارد الرقمية في التدريس لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، إذ إن فئة كبيرة من الأساتذة بلغت نسبتها **65.9%** لا تستعمل هذه الموارد ولا تقوم بتوظيفها أثناء تدبيرها الديداكتيكي؛ إما بسبب ضعف التكوين أو لغياب شروط التوظيف، كما أن الأساتذة الذين يحاولون إدماج هذه الموارد في تخطيطهم وتدبيرهم للعملية التعليمية التعلمية يقتصرون فقط على المجهود الوثائقي للدعامات الديداكتيكية التي يوفرها فضاء الإنترنت، في غياب تام لمسارات البحث الرقمي المعمق والمحين في أفق إغناء مضمون هذه الدعامة الديداكتيكية بالوثائق المعرفية–المفاهيمية والمعرفية–الكمية، وفي أفق مسايرة التراكمات المتعددة الأبعاد التي تشهدها الدراسات المتنوعة حول المجتمعات البشرية. كما أظهرت لنا معطيات هذه الاستمارة؛ أن ما يقدم عموما ضمن الدعامة الرقمية كأحد الدعامات الديداكتكية الحديثة، يتخذ شكل عرض للمنتوج الجاهز الذي يغيب فيه جهد المتعلم، أو الاستعانة بما هو متاح عبر شبكة الأنترنيت، في غياب تام لعمليات التنقيب الرقمي عن الأجود والأحسن والمحين، والقيام بعمليات الغربلة والتمييز والمقارنة من خلال استحضار هاجس احترام تدرجية معايير النقل الديداكتيكي. وتفسر لنا معطيات الاستمارة كذلك، أن هذا النقص في توظيف الموارد الرقمية راجع إلى صعوبات وعراقيل تواجه الأساتذة، وعلى رأسها ضعف وغياب التكوين، ضعف البنية التجهيزية للمؤسسات التعليمية وعدم توفرها على عدة لازمة تساعد على إدماج هذه الموارد في عملية التدريس، أضف إلى ذلك نقص التكوين في المجال التكنولوجي لأطر هيئة التدريس وقلة الوسائل التكنولوجية داخل المؤسسات، وحتى الموجود منها فهو متهالك لا يخضع للصيانة، مما يحول دون استثمارها أثناء العملية التعليمية التعلمية، مع محدودية عدد القاعات المتخصصة للتدريس وفق النسق المعلوماتي، ومجهزة بأحدث الوسائل الرقمية الحديثة.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

ما يمكن استنتاجه هو أنه: بالرغم من ضعف اعتماد المدرسين على الموارد الرقمية أثناء الممارسة المهنية، والذي يرجع إلى العوامل السالفة الذكر، إلا أنهم أجمعوا على أهمية هذه الموارد في عملية التدريس، لما لها من أثر إيجابي في التعلمات المحصلة، زيادة على الحافزية التي تخلقها لدى المتعلمين والتي تجعلهم أكثر قابلية للانخراط في سيرورة الدرس، لذلك فالحرص على تعميم الرقمنة في التدريس سيشكل قفزة نوعية لا محالة للمنظومات التربوية، ويجعلها مواكبة لمتطلبات مجتمع المعرفة ومنخرطة فيه، هذا المطمح يقتضي تضافر جهود كل المعنيين، وتوفير الأرضية اللازمة لذلك.

الخاتمة:

خلاصة القول، إن كسب رهان مجتمع المعرفة ليس أمرا هينا ولكن في نفس الآن ليس مستحيلا، فمسلسل الإصلاحات الذي اعتمده المغرب والذي أدرجناه باقتضاب في ثنايا هذه الدراسة، يعطي انطباعا عن المجهودات الكبيرة التي بذلت من أجل الرفع من آداء المنظومة التربوية المغربية، وجعلها في مستوى الرهان المعقود عليها، والمتمثل أساسا في بناء رأسمال بشري مسلح بمقومات معرفية وتكنولوجية تسهل اندماجه في مجتمع المعرفة، إلا أن حدة الصعوبات والتحديات التي واجهته حالت دون إمكانية تعميم التكنولوجيات الحديثة في سائر المؤسسات التعليمية في مختلف المجالات، باعتبارها إحدى مستلزمات الانخراط في مجتمع المعرفة.

وبما أن أزمة المنظومة التربوية ليست معزولة، بل متداخلة مع سياقات أخرى: اقتصادية واجتماعية وسياسية، وجب أن تكون أي استراتيجية إصلاح مدعومة برؤية واضحة المعالم، وبمخطط جريئ يستفيد من الفرص المتاحة ويقف على العوائق المطروحة التي عطلت مشروع النهوض بالمنظومة التربوية والدفع بعجلتها للاندماج بفاعلية في مجتمع المعرفة.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

كما أن مطلب إقرار فلسفة تكافؤ الفرص داخل المنظومة التعليمية لضمان انخراط الجميع في مجتمع المعرفة، أمرا غاية في الأهمية للحد من الازدواجية التي تسم المدرسة المغربية، فوجود مدرستين تسيران بخطى متفاوتة السرعة، يخلق نوعا من الارتباك ويعيد تكريس الفوارق الاجتماعية.

تفعيل دور المنظومة التربوية المغربية والارتقاء بأدوارها يتوقف على تطوير استراتيجيات تعليمية تتسم بالروح الابتكارية وتشجع على الفكر الانتقائي والناقد، لتلبية احتياجات سوق العمل المتطورة. ولتعزيز روح المبادرة والابتكار لدى المتعلمين، ليصبحوا قادرين على مواكبة التطورات السريعة في عالم المعرفة، ولن يتم ذلك إلا من خلال تكييف المناهج التعليمية مع متطلبات القرن الواحد والعشرين، وتوفير بيئة تعلم تشجع على الابتكار والبحث العلمي، فإذا توافرت هذه الحاجيات الضرورية يمكن للمنظومة التربوية المغربية أن تسهم بشكل فعال وحقيقي في بناء مجتمع المعرفة.

قائمة المراجع:

-أحمد أوزي: المدرسة والتكوين وبناء مجتمع المعرفة، المدرسة المغرب، عدد 514 أكتوبر 2012
-التقرير التركيبي من أجل نفس جديد للإصلاح، المخطط الاستعجالي، 2008
-تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2021) مهنة الأستاذ(ة) في المغرب على ضوء المقاربة الدولية
-جميلة الفيلالي: 2020، استراتيجية التحصين ضد العنف المدرسي، مجلة مسالك التربية والتكوين، المجلد 3 العدد 2.
-حسن أوريد: 2010، مرآة الغرب المنكسرة. دار أبي رقراق، الرباط.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

-حورية المالكي، الإنترنت في العملية التعليمية، منشورات وزارة التربية والتعليم العالي القطرية، الدوحة، قطر، 2001

-الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في مناظرة "الاستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة"، فاس 23 أبريل 2001

-رشيد الجرموني (2017) المنظومات التربوية العربية والتحدي المعرفي: مداخل للنقد والاستشراف. دار نور للنشر بدوسلدروف بألمانيا.

-سعيد سهمي وأنوار بنيعيش، التكنولوجيات الحديثة وتدريسية اللغة العربية: الواقع والآفاق، بحث لنيل دبلوم مفتش تربوي للتعليم الثانوي التأهيلي، مركز تكوين مفتشي التعليم بالرباط، 2017

-صابر جيدوري، الأبعاد التربوية لجدل الثابت والمتحول في فلسفة التربية، دراسة تحليلية: مقارنة في الأنساق الفكرية للتربية العربية.مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية.المجلد 25، ع 1و2. 2009

-لحسن مادي: تقرير خمسين سنة من التنمية البشرية بالمغرب، حول وضعية التعليم بالمغرب، الجريدة الإلكترونية هسبريس، الأحد 13 يوليوز 2014.

-المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

-المجلس الأعلى للتعليم: التقرير السنوي 2008، الجزء الأول؛ إنجاح مدرسة للجميع.

-محرز الدريسي: المنظومات التربوية المغاربية، ملاحظات ومداخل إصلاحية. مركز دراسات الوحدة العربية.

-محمد نور الدين آفاية: الحاجة إلى نموذج تنموي أم إلى تعاقد وطني كبير؟ المستقبل العربي، عدد 483 السنة 2019.

-وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الكتاب الأبيض، الجزء الأول: الاختيارات والتوجهات العامة المعتمدة في مراجعة المناهج التربوية، 2002.

-وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المخطط الاستعجالي للتربية والتكوين، 2009-2011

-وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، القانون الإطار رقم 51.17، 2019

-وزارة التربية الوطنية، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030/2015

-وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 1999